حاضنات الأعمال: آلية لتحقيق الاستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمشروع مقاولاتي

أ.عمران الزين
جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي – الجزائر –

أ. براجي صباح
جامعة العربي التبسي، تبسة– الجزائر –

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور حاضنات الأعمال التي تتمتع بالاستدامة في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج عن مشاريع المقاولاتية، وتعزيز فرص البقاء والنمو في السوق من خلال خلق البيئة الملائمة لريادة الأعمال وتنمية روح المقاولة، وبعث المجال الأمثل لقيام هذه المشاريع عبر تقليص دائرة التحديات التي تواجهها وزيادة تنافسيتها في ظل بيئة سريعة التغير وشديدة التعقيد.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاستدامة

Abstract :

This study aims to highlight the role of sustainable business incubators, in the support and accompany a small and medium enterprises, which is a model for entrepreneurial projects, and enhance opportunities for survival and growth in the market, through the creation of the sound environment for entrepreneurship, and the development of entrepreneurship, and the optimal way to do these projects by reducing the challenges that faces , and increase their competitiveness in a rapidly changing and highly complex environment.

Key Words: Business Incubators, Small and Medium size Enterprises, Sustainability

تمهيد

إن التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم المعاصر، انعكست بصورة أساسية في تحولات في البنية الاقتصادية (النسيج الاقتصادي، حيث يعرف النظام الوضعي بأنه نظام الشركات أو المؤسسات) واستحداث متغيرات قادرة على مواكبة حركة التغيير السريع، وتقليص مخاطر مغادرة السوق في ظل الانفتاح، واشتداد المنافسة العالمية، ودورية الأزمات وخضوع اقتصاديات العالم لطرفي المعادلة الصعبة، موازين السيطرة في ظل اقتصاد الوفرة والتطور التكنولوجي السريع، وضغط نموذج التنمية المستدامة الذي يشدد في صيغته القوية وبدرجة اقل الضعيفة والتي تعتبر أقرب للواقع في التوفيق بين البيئة والنمو (بعث المشاريع الاستثمارية)، على أهمية إدارة الاقتصاديات في إطار معطيات اقتصاديات الندرة وكيفية الحفاظ على هذه الموارد، وقد يكون الإبداع والابتكار هو المدخل الاستراتيجي نحو بعث التناغم وتقليل مواطن التعارض بين طرفي هذه المعادلة.

في هذا السياق، فإن اقتصاديات المقاولاتية والقائمة على روح المبادرة والأعمال الحرة والمتضمنة عنصري الابتداع والابتكار (يعتبر بيتر دراكر من أوائل المنظرين الذين أقروا تحول الاقتصاديات الحديثة من اقتصاديات التسيير الى اقتصاديات المقاولاتية وذلك سنة 1985) ، تمثل خارطة طريق لمعالجة جملة من المعضلات الاقتصادية المعاصرة في إطار تحولها نحو نموذج التنمية المستدامة كمشروع عالمي – ستعالج الدراسة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبنية ديناميكة وقوة ابتكارية، في إرساء نموذج التنمية المستدامة وأهدافه المسطرة إلى غاية سنة 2030-.

على الرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد المداخل الابتكارية ضمن الاقتصاديات المعاصرة، بيد أن هذه الأخيرة تواجه العديد من العقبات والتحديات التي تواجه استمراريتها واستدامتها، خاصة على مستوى الدول النامية، عليه فإنه من الأهمية بما كان معالجة حاضنات الأعمال كأحد الآليات والوسائل التي اعتمدتها الدول المتقدمة، واقتدت بها الدول النامية ، ومن بينها الجزائر، عبر نقل وتوطين هذه التجارب لدعم المشاريع المقاولاتية* وتحديدا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأنموذج عنها.

انطلاقا مما تقدم فإن هذه الدراسة سوف تعالج إشكالية رئيسية:

كيف يمكن لحاضنات الأعمال أن تحقق استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأنموذج عن المشاريع المقاولاتية؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية، لعل أهمها:

- ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمشروع مقاولاتي؟
- ما هي حاضنات الأعمال ؟
- باعتبار الدراسة سوف تركز على الدول النامية وتحديدا الجزائر، فإن وفي ضوء ما هو متوفر من معلومات ستم معالجة تجربة حاضنات الأعمال على مستواها، وما مشهد هذه التجربة فيها.

أما الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة فهي: تعمل حاضنات الأعمال على تحقيق استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*.

تم اعتماد المنهج الوصفي في تقرير المفاهيم النظرية للمصطلحات المفتاحية للدراسة، والمنهج التحليلي عند موضع دراسة العلاقة الفنية والتطبيقية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال.

تتجلى أهمية البحث من خلال تناوله العلاقة التفاعلية بين حاضنات الأعمال كإحدى أهم مرتكزات البنية التحتية لدعم مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تهدف الدراسة إلى توضيح الدول المحوري الذي تعلبه حاضنات الأعمال إلى جانب الآليات الأخرى المستحدثة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عبر خلق بيئة تمكينية لريادة الأعمال وتنمية روح المقاولاتية.

كما تستند هذه الدراسة إلى العديد من الدراسات السابقة، التي لا يتسع المقام لإيرادها كلها، لذا سيتم الإشارة إلى أهمها، وهي دراسة : Thobekani Lose, Robertson K. Tengeh الصادرة سنة 2015 ضمن مجلة journal sustainability تحت عنوان : The Sustainability and Challenges of Business Incubators in the Western Cape Province, South Africa, journal sustainability[**]، حيث عالج الباحثين مختلف التحديات التي تواجه استدامة حاضنات الأعمال في إطار دعهما للمؤسسات الصغيرة المتوسطة، من خلال اعتماد المنهج النوعي لجمع البيانات عن طريق المقابلات الشخصية المنظمة وغير المنظمة للحصول على معرفة متعمقة وفهم لتحديات منظمات الأعمال، لعل أبرزها عدم وجود رعاية كافية لحاضنة الأعمال من الناحية التمويلية، المورد البشري المؤهل ... عدم وجود مرافق تكنولوجية ومناطق توسع كافية ...

أولا : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأنموذج للمشروع مقاولاتي

1- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد المضامين الاقتصادية التي تخضع لتعدد المرجعية التي يصاغ من خلالها المفهوم، حيث نجد فريق من الباحثين يركز تحت عنوان المعايير الكمية، على جانب حجم العمالة، فيما يركز فريق آخر على جانب حجم رأس المال، كما يجمع آخرون بين معياري حجم العمالة ورأس المال ليذهب فريق آخر إلى الاعتماد على معايير نوعية كالاستقلالية، الملكية، والحصة السوقية، وتجدر الإشارة أيضا إلى أن تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنما تتأتى صعوبته من الناحية الاقتصادية نظرا لاختلاف مستويات النمو بين الدول وتنوع الأنشطة الاقتصادية، واختلاف فروعها؛ بالإضافة إلى تباين العوامل التقنية، والعوامل السياسية بين الدول. ويمكن فيما بلي التطرق لعينة من التعاريف على سبيل المثال وليس الحصر، حيث عرفها قانون الشركات البريطاني بأنها تلك المؤسسات التي تستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية[1]:

- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي.
- حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 65.6 مليون دولار أمريكي.
- عدد من العمال والموظفين لا يزيد عن 250 مواطن.

أما البنك الدولي فيعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من معيار العمالة ورقم الأعمال والحصيلة السنوية، حيث يعرّف المؤسسة الصغيرة على أنها المؤسسة التي يعمل بها أقل من 50 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها ومجموع ميزانيتها السنوية 3 مليون دولار في حين أن المؤسسة المتوسطة لا يتجاوز عدد عمالها 300 ولا يتجاوز رقم أعمالها أو حصيلتها السنوية 15 مليون دولار[2].

إلا أنه سيتم من خلال هذه الدراسة اعتماد تعريف المشروع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يقر بأن: المؤسسات الصغيرة هي: " تلك التي تُشغِّل من 1 عامل إلى 09 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار جزائري، أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية10 ملايين دينار"، فيما أقر بأن المؤسسات المتوسطة هي: " تلك التي توظف بين 50عامل إلى 250 عامل ويكون رقم أعمالها بين 200 مليون و 02 مليار دينار جزائري أو تكون إجمالي حصيلتها السنوية ما بين 100 مليون و500مليون دينار جزائري ".[3] و قد عدل هذا التعريف بمقتضى القانون رقم 17- 02 لسنة 2017 المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات مهما كانت طبيعتها القانونية:

- تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (01) دينار جزائري.
- تستوفي معيار الاستقلالية.

بالمقارنة مع التعريف الوارد في القانون السابق رقم 01-18 يتضح لنا أنه تم تغيير معيار رقم الأعمال السنوي ومجموع الحصيلة السنوية وذلك بالزيادة عما كان سابقا، وهذا راجع أساسا إلى ضرورة تحيين القيم المالية من جهة وتدهور قيمة الدينار في السوق الوطنية والدولية من جهة أخرى[4].

2- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن النسيج الاقتصادي المعاصر

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد السواء، حيث تعتبر أحد مقومات الإقلاع الاقتصادي بما يمكن أن تساهم في تحقيق من نمو اقتصادي واجتماعي مستدام فضلا عن المساهمة في تحقيق الاستدامة البيئية عبر مدخل الإبداع والابتكار، ويمكن فيما يلي معالجة أهم المحاور التي يمكن عبرها استقراء أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- المساهمة في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية وتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية؛
- أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن إستراتيجية التنويع الاقتصادي، خاصة على مستوى الاقتصاديات الريعية وعلى رأسها الجزائر؛
- التقليص من مظاهر الفقر وتقلص التباين في توزيع الدخل ؛

كما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء القدرات الإنتاجية الشاملة، حيث تساعد على استيعاب الموارد المتاحة، على كافة مستويات الاقتصاد وتسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتميز بالديناميكية والمرونة تترابط فيها الشركات

الصغيرة والكبيرة، كما أنها تنتشر على نطاق جغرافي واسع مما يجعلها تساهم في تحقيق التنمية المحلية والإقليمية، فضلا عن أنها تدعم وتطور روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص الفروق الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية[5] ؛

3- أهم المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تقلص دور حياتها، في بعض الأحيان وتحصرها في مرحلة الانطلاق، تبعا لدرجة النمو والمتطور في البلد المعني، وتُجمع الأبحاث النظرية والأدلة التجريبية، على أن أهم هذه المشاكل تتجسد في مشكلة التمويل، الدعم والمرافق ...(هذه المشاكل تشكل الدوافع الحقيقية نحو الحاجة لبعث حاضنات الأعمال)، وتتعمق هذه المشاكل على مستوى الدول النامية، على الرغم من اعتمادها لسياسات تأهيل ودعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإقامة شراكات أجنبية في هذا الشأن، إلا أن التطور المحتشم لعدد هذا النوع من المؤسسات وضعف مؤشرات الأداء يبين أنه لم يتم معالجة المشاكل التي تواجهها بصورة جذرية. ويمكن فيما يلي التطرق لأبرزها من وجهة نظر الباحثين:

- حداثة الإستراتيجية التي تستهدف ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن أجندة إرساء التنمية الاقتصادية عبر صياغة السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية الملائمة ؛
- هشاشة وضعف المناخ الاستثماري؛ وغياب ثقافة الروح المقاولاتية، وريادة الأعمال؛
- غياب بنك معلومات يتيح تبادل المعلومات الأساسية ضمن المستوى الكلي والجزئي لدعم مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتعاون مع الهيئات الأكاديمية والعلمية لدراسة فرص النجاح وإيجاد حلول للمشاكل القائمة؛
- إشكالية التمويل، وعدم استحداث صيغ تمويلية مناسبة لإمكانات المؤسسات المصغرة، الصغيرة، والمتوسطة؛ وتتعمق هذه الإشكالية في ظل ضعف السوق المالية، وتأخر عصرنة وتطوير الجهاز المصرفي؛
- عزلة المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة في ظل ضعف السياسات الاستثمارية والقطاعية لتحقيق التشابك القادر على إطالة دورة حياة المشروع ؛
- تراجع جودة مخرجات التعليم العالي؛ وندرة الإطار المؤهل والمناسب من المسيرين والمهنيين والمقاولين المحليين لتصميم أفكار مشاريع مربحة تبعا للمعايير المحلية والعالمية؛
- نقص المهارات في مجالات التسويق وتوطين التكنولوجيا والقدرة على مراقبة وتطوير وتحسين الإنتاج؛ وعدم توفر المواد الأولية بشكل دائم وعدم ثبات أسعارها، وعدم قدرة هذه الصناعات في الحصول على هذه المواد بأقل كلفة مما يعني أن منتجاتها تكون أعلى)حم كلفة نسبيا مما يؤثر على مدى تنافسها[6].

كما تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة مستحدثة من التحديات ضمن الاقتصادي المعاصر يمكن أن تهدد استمراريتها، ويتعين أخذها بعين الاعتبار في طبيعة عمل حاضنات الأعمال، ويمكن إيراد أهم هذه التحديات، تبعا لوجهة نظر الباحثين من خلال ما يلي :

– اشتداد بيئة المنافسة في ظل سيادة ظاهرة العولمة ومشهد المنافسة، حركة رؤوس الأموال، وخارطة الاستثمار، والتكنولوجيا الحديثة التي تسيطر عليها الشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى زيادة موجة التكتلات الاقتصادية

والتوجهات نحو الاندماج والاستحواذ، والتحالفات الإستراتيجية؛ مما يستدعي دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن مرحلة الإنشاء وتوفير مقومات الاستمرارية لها، حيث يتعمق تحدي التنافسية باقترانه بعدم التكافؤ في الاستفادة غالبا من الفرص المتاحة، ومن التكنولوجيا والموارد...؛

- مواكبة الأساليب التسييرية الحديثة، والمعتمدة على عدة مداخل، أهمها، الاستثمار في التكنولوجيا التركيز على المعلومات والمعرفة والاستثمار في رأس المالي البشري... وبالتالي الخروج عن النمط التقليدي المرتكز على عوامل المال والعمل؛
- الثقافة التنظيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة على مستوى الاقتصاديات النامية، التي تعتمد على أساليب تسييرية تقليدية؛
- التحول العالمي نحو نموذج التنمية المستدامة، وضرورة التزام المؤسسات بالقيود البيئة، بالإضافة إلى ما أحدثه هذا التحول من تغييرات على مستوى ميكانيزمات السوق والتجارة الدولية، لاسيما ما يتعلق بمعايير الجودة... ؛

ثانيا : حاضنات الأعمال كأحد منظومات العمل المستحدث لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- مفهوم حضانات الأعمال

تعتبر حاضنات الأعمال على مستوى العالم كأداة أساسية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بل أصبحت حاضنات الأعمال كظاهرة متنامية في بلدان مثل البرازيل وروسيا والهند جنوب افريقيا، ومن المتفق عليه أن مفهوم حاضنات الأعمال نشأ في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1960 تأسست الحاضنة الأولى في Batavia بنيويورك، الولايات المتحدة الامريكية سنة 1959) كمبادرة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الجديد (تطير الشركات الصغيرة في بيئة محمية) في إنشاء وتطوير الشبكات، والمهارات الإدارية وأسوق منتوجاتها، وخدماتها بطريقة خلاقة ومبتكرة، وبقي مفهوم فريد من نوعه الهدف منه هو دعم المؤسسات المبتدئة التي تحتاج توجيه ورؤوس الأموال...، وقد أشير لهذه الفلسفة ضمن تقرير صادر عن وزارة التعليم العالي الفرنسية، حيث اعتبرت منظمات الأعمال نمطا جديدا من البني الداعمة للنشاطات الابتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو للمطورين المبدعين المفعمين بروح الريادة الذين يفتقرون إلى الإمكانيات الضرورية لتطوير أبحاثهم وتقنياتهم المبتكرة وتسويقها، وينطلق مفهوم الحاضنات من اعتبار المؤسسة الصغيرة أو الفكرة المبتكرة بحاجة إلى بيئة رعاية مساعدة تمكنها من اكتساب مقومات النجاح والنمو والاستمرار قبل الانطلاق إلى البيئة الحرة لإقامة مؤسسات اقتصادية[7]. وتطور مفهوم حاضنات الأعمال ضمن الدراسات الحديثة ليُطرَح كمفهوم مكن العديد من الدول المتقدمة من الشروع في سياسات الأعمال التي تدعم التنمية الاقتصادية والنمو المستدام بيد أن هذا لا ينكر أن دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال يواجه مجموعة واسعة من العوائق[8]، ويتعلق ذلك ببعث حاضنات الأعمال ذات الفعالية في مواجهة، والحد من المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبعا لما تم الإشارة إليه، خاصة على مستوى الدول النامية ومن بينها الجزائر. وبصورة مبسطة فإن حاضنات الأعمال تعرف على أنها: " منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز، ومناسب، به كل الإمكانات المطلوبة لبدء المشروع وتنميته، وتدار هذه المنظومة عن طريق

إدارة معينة متخصصة تقدم جميع أنواع الدعم اللاّزم لزيادة نسب نجاح المؤسسات الصغيرة " [9]. كما عرفت على أنها : " عملية ديناميكية لتنمية وتطوير المؤسسات خاصة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تضمن بقاءها ونموها خاصة في مرحلة بداية النشاط وذلك بتقديم مختلف المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات"[10].

عليه فإن حاضنات الأعمال تجسد بيئة متكاملة من التسهيلات والآليات المدعمة لرواد الأعمال في بدأ وإدارة وتنمية وتطوير أفكار مشاريعهم، ورعايتها لمدة محدودة لا تتجاوز في الغالب ثلاث سنوات بما يكفل لها فرصا أكبر للنجاح ويقلل من حجم المخاطر واحتمالات الفشل التي تصادفها من خلال تهيئة كيان قانوني مؤسس لهذا الغرض يتمتع بالإمكانيات والعلاقات التشابكية اللازمة[11]

إذن حاضنات الأعمال تمثل وسيلة لإنشاء المؤسسات الصغيرة الجديدة والبحث في سبل استمراريتها في السوق، كما تعمل على اعتماد الوسائل الفعالية والكفؤة للربط بين المشاريع المقاولاتية وتسريع النمو في هذه الأعمال الاقتصادية الناشئة (إن حاضنات الأعمال لا تحل محل مبادرات تنظيم المشاريع، لكن تمثل بيئة لخلق ظروف أفضل لريادة الأعمال[12]) من خلال دعم ورعاية هذه الأخيرة، خاصة في المراحل الأولى ضمن النطاق الموالي من الخدمات[13] :

- توفير مجموعة شاملة من الخدمات المشتركة، بما في ذلك تقديم المشورة للمؤسسات والتدريب، الدعم في في مجالات متعددة، وتشمل هذه الخدمات : الخدمات الإدارية (إقامة المؤسسات، الخدمات المحاسبية إعداد الفواتير، تأجير المعدات... وخدمات السكرتارية (معالجة النصوص، تصوير المستندات، الاستقبال حفظ الملفات، الفاكس، الإنترنت، استقبال وتنظيم المراسلات والمكالمات الهاتفية...) والخدمات المتخصصة (استشارات تطوير المنتجات، التعبئة والتغليف، التسعير وإدارة المنتج، خدمات تسويقية...) والخدمات التمويلية (المساعدة في الحصول على التمويل من خلال شركات تمويل أو البرامج الحكومية لتمويل المشروعات الصغيرة)... والخدمات العامة (الأمن، أماكن تدريب، أجهزة الإعلام الآلي المكتبة...) وكذلك المتابعة والخدمات الشخصية (تقديم النصح والمعونة السريعة والمباشرة...)[14] ؛
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال البحث والتطوير ؛
- ضمان أن الحاضنة تركز جهودها على للمساعدة على الابتكار؛
- إدارة محترفة: المراقبة عن كثف لتنفيذ خطط الأعمال، ومن جهة أخرى لابد من التأكد من الحاضنة نفسها تعمل وفق طريقة وفلسفة اقتصادية، مع احتمال أن تحقق الاكتفاء الذاتي ماليا.

على مستوى الاقتصاد الجزائري، فإن استيراد تجربة حاضنات الأعمال كان في إطار اعتماد القانون التوجيهي لسنة 2001 المتعلق بالإجراءات الواجب الاستناد إليها لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المادة 13 التي تنص على أنه يتم بعث إجراءات التأسيس وإعلام وتوجيه ودعم وتنمية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مراكز تسهيل تنشأ لهذا الغرض، وضمن هذا السياق عملت الجزائر على وضع الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية اللازمة لإنشاء حاضنات الأعمال، فبناءا على المشرع الفرنسي، ضمّ المشرع الجزائري مفهوم المحاضن(الحاضنات) في المشاتل. هذه الأخيرة تم تعريفها وفقا للمرسوم التنفيذي 78-03 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 هـ الموافق

ل:25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات على أنها : " مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي" وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتتخذ المشاتل إحدى الأشكال التالية[15] :

– المحضنة: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛ حيث عرفها المشرع الجزائري على أنها: " هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات" ، ويعتبر هذا التعريف بمثابة حصر لمجال عمل الحاضنة في الجزائر ، وهو بذلك يخالف ما هو قائم في بقيمة الدول سواء المتقدمة، أو النامية؛

– ورشة الربط: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛

– نزل المؤسسات: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

وقد تم تحديد عدد المؤسسات الصغيرة داخل الحاضنة ما بين 20 إلى 50 مؤسسة، في حين تتخرج المؤسسة المحتضنة بعد 18 إلى 36 شهراً، كما أهتم المشرع الجزائري بتحديد الجهات المعنية بتمويل حاضنات الأعمال في الجزائر عن طريق تقديم المساعدات من قبل: وكالة ترقية ودعم الاستثمار والتي استبدلت بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، بيد أن نجاح حاضنة الأعمال مرتبط بعدم الاقتصار على هذه الصيغ التمويلية والعمل على الانتقال إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي إلى جانب البحث عن صيغ أخرى مستحدثة، وكسب ثقة رأس المال الخاص.

2– أبرز التحديات التي تواجه حاضنات الأعمال

تواجه حاضنات الأعمال، في سياق دعمها لبعث وتحويل الأفكار إلى مشاريع على ارض الواقع، وضمان استمرارية هذه المشاريع المقاولاتية في ظل بيئة متغيرة وشديدة المنافسة، مجموعة واسعة من التحديات التي تتعقد وتتعمق، خاصة على مستوى الدول النامية، ويمكن فيما يلي التطرق لأهم التحديات التي تواجه حاضنات الأعمال:

- إدارة المشاريع : يشير الباحثون في هذا الشأن إلى أن اختيار واستقطاب ذوي الخبرات المهارات لإدارة الوظائف هو عامل حاسم لنجاح كل حاضنة أعمال، ودونه لا يمكن لحاضنة الأعمال أن تحقق الاستدامة في تقديم خدمات عالية الجدة للمشاريع المقاولاتية والمبادرة بالتالي من المهم الاستثمار في المورد البشري كأحد الأصول الأكثر أهمية في أن تكون الحاضنة قادرة على تحويل الأفكار المبادرة إلى مشاريع على راض الواقع، ومن المهم أن تتوفر الوظائف في حاضنات الأعمال على الابتكار والإبداع[16]؛
- تراجع ضعف أنظمة التعليم والتكوين، مما يؤدي إلى حدوث أزمة فيما يتعلق بالمهارات الريادية، ومبادرات بعث المشاريع؛ بالإضافة إلى ضعف ثقافة الاستثمار في الحاضنة والإيمان بقدرتها على تعظيم منفعة أصحاب المصلحة، مما يجعل هذه المشاريع حكرا على الدولة في صورة تجارب تفتقر إلى الكفاءة والفعالية؛ وبالتالي تواجه حاضنات الأعمال على مستوى الدول النامية تحدي الحصول على تأييد الرأي العام، وتراجع الشراكات على الصعيد الدولي في هذا الشأن؛
- استدامة الحاضنة اقتصاديا: ويتعلق ذلك بمدى نجاح المشاريع المحتضنة، والعدد الإجمالي للخريجين من برنامج الحاضنة، ومدى قدرتها على الحفاظ على الموارد المالية (إمكانية إيجاد شركاء ومساهمين والحصول على تدفق نقدي ايجابي من

أصحاب المصالح) والبشرية والمادة اللازمة لتشغيلها بكفاءة وفعالية؛ حيث أن الحاضنة يمكن أن تواجه مجموعة من المشاكل التي يترتب عنها عدم الاستمرارية والاستدامة، ومن بين هذه المشاكل يمكن إيراد ما يلي[17]:

أ-احتمالات عدم التوافق بين طموح المؤسسات المحتضن، وما هو متاح من قدرات الحاضنة من الناحية المالية والبشر، حيث عادة ما تكن محدودة، خاصة في البلدان ذات التجربة الحديثة لحاضنات الأعمال؛

ب- جودة ونوعية الاتصالات ورد فعل الأطراف التي تستهدفها الحاضنة لتسهل عمل المؤسسة المحتضنة.

ت- درجة الاعتمادية: أي اعتماد المؤسسات المحتضنة على الحاضنات في مختلف المجالات، ومدى قدرة المشروع المحتضن على تحقيق الاستقلالية ؛

ث- التباين بين أهداف المؤسسة المحتضنة وحاضنة الأعمال، لاسيما درجة المخاطر المتحمل ان تتعرض لها الحاضنة في حالة تقديم الدعم المالي أو حتى ضمانها أمام المؤسسات المالية التي تمنح القروض؛

ج- ضعف القاعدة التكنولوجية، خاصة على مستوى الاقتصاديات النامية، يضعف قدرة الحاضنة على تحقيق استدامة المشاريع المقاولاتية .

- غياب الشفافية وانتشار الفساد خاصة على مستوى الدول النامية، يعتبر احد العوامل التي أدت الى إضعاف بيئة ريادة الأعمال وروح المقاولاتية.

أما على مستوى الجزائر فإن أهم المشاكل التي تواجهها حاضنات الأعمال والتي سببت تأخر انطلاقها وانتشارها، لا تختلف كثيرا عن تلك المشار إليها، إلا بمجموعة من العوامل المتعلقة ويمكن إيراد أهم مسببات تأخر حاضنات الأعمال في الجزائر من خلال ما يلي[18]:

- تأخر صدور القوانين والمراسيم المنظمة لنشاط حاضنات المؤسسات إلى سنة 2003 ؛

- عدم الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغياب إدماجها على مستوى السياسات العامة للدولة؛

- غموض المفاهيم المتعلقة بحاضنات الأعمال خصوصا في إطارها القانوني، حيث نجد أن المشرع الجزائري جعل الحاضنة شكل من أشكال مشاتل المؤسسات التي تختص في القطاع الخدمي؛

- المشاكل والعقبات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

- البيروقراطية التي لا تزال تعاني منها الإدارات والهيئات العمومية في الجزائر؛

- من جهة أخرى هناك عدة عوائق تؤثر في انتشار مفهوم حاضنات الأعمال في الجزائر أهمها: ضعف التنسيق بين مختلف هيئات التنمية بما في ذلك بين الجامعات ومؤسسات البحث من جهة وقطاع الإنتاج من جهة أخرى، وكذلك فيما بين مؤسسات التمويل والأبحاث والاستشارات؛

ويرى الباحثين أنه من أسباب عدم فعالية — فشل- حاضنات الأعمال في الجزائر:

- السمات التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد ريعي، وسيادة ما يسمى بسلوك البحث عن الريع الذي يؤدي إلى إضعاف روح المقاولة والمبادرة، وهشاشة بيئة الأعمال الريادية؛

- عدم وجد انتشار نوعي وتموقع استراتيجي لحاضنات الأعمال (على سبيل المثال والتوضيح تم إنشاء 11 محضنة في كل من الولايات التالية(الأغواط ، باتنة، البليدة، تلمسان، سطيف، عنابة، قسنطينة واهران، الوادي، تيزي وزو، الجزائر). بالإضافة إلي 04 ورشات ربط كل من (الجزائر، سطيف، قسنطينة وهران). وفي إطار البرنامج التكميلي خلال الفترة 2005-2009 تم العمل على زيادة عدد المحاضن ليصل إلى 20 محضنة، في حين أشار البرنامج الخماسي الذي يغطي الفترة 2000- 2014 إلى تخصيص غلاف مالي يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض[19]، دون التفصيل في الأجندة المسطرة لدعم حاضنات الأعمال) وذلك لغياب رؤية واضحة يرتكز عليها في تحديد خارطة الانتشار وربطها بالتنمية المكانية بصورة خاصة، والتنمية الاقتصادي في الجزائر بصورة عامة؛
- ضعف الإطار التشريعي والمؤسسي الداعم لفلسفة حاضنات الأعمال، خاصة في ظل غياب إستراتيجية وطنية لدعم سياسة الابتكار، والربط بين الصناعة والجامعات لتعزيز بيئة ريادية ابتكاريه قادرة على تحقيق النجاح والاستفادة من مصادر التمويل (يمكن الاستفادة من التجارب الناجحة في هذا الشأن : مثل تجربة الصين وسينغافورة) ؛
- تراجع دور القطاع الخاص بسبب سيدة مناخ غير مشجع الاستثمار؛
- عدم وجود قاعدة معلومات جيدة للربط بين عمل الحاضنة وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعات ومراكز البحث والتعليم* .

3- حاضنات الأعمال: البحث في مقومات الاستمرارية

هناك مجموعة من المقومات التي لابد وان تتوفر لضمان استمرارية وفعالية نشاط حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة[20]:

- **أهمية الكادر البشري وكفاءة خدمات الاستشارة:** إن توفر مدير جيد وهيئة استشارية ذات خبرة ومؤهلة يساهم في خلق المناخ المحفز والإيجابي للمؤسسات؛
- **دعم المجتمع:** ان المجتمع الذي تتوفر فيه روح الريادة وحب العمل الحر، ويتواجد به مجموعة من رجال الأعمال أصحاب المواهب الإدارية الخاصة من ذوي الاستعداد للمخاطرة، مساندة الموهوبين والمبدعين لتحفيزهم وتطوير ما لديهم من أفكار ريادية، وتبني الأفكار الجديدة وفهم آليات التنافس في السوق العالمي يمثل مرتكز أساسي لاستمرارية عمل الحاضنة ونجاح مخرجاتها، وكلما ساهمت الحاضنة في تحقيق أهداف المجتمع، كلما تمكنت من كسب الدعم المعنوي والعلاقات التشابكية اللازمة وكسب دعم المؤسسات الكبيرة والدعم الحكومي...؛
- **الانتقاء الجيد للمشروعات المقترحة ضمن حاضنة الأعمال:** تحري اجتذاب الأفكار الناجحة، ومعالجتها وتطويرها، من خلال اعتماد معايير انتقاء أهمها: تقديم خطة عمل تفصيلية ومحددة، القدرة على النمو السريع، تقديم

صاحب المشروع لاختراع أو فكرة جديدة؛ وتوفير منظومة تعليمية تساهم في توليد أفكار ريادية قابلة للتحول إلى مشاريع صغيرة جديدة، كشرط ضروري وليس كاف لنجاح وبعث دينامية الحاضنة؛ من خلال تفعيل دور الجامعة (الملاحظ في الدول النامية هو ضعف دور الجامعة كأحد الفاعلين في الحياة الاقتصادية وتراجع جدة المخرجات) كشريك واحد الأطراف الرئيسية ضمن حاضنة الأعمال، حيث تقع عليها مجموعة من المسؤوليات المتمثلة أساسا في :

أ- توفير رأس المال البشرى الموجه للعمل الحر والرغبة في المخاطرة والمبادرة؛

ب- التدريب علي توليد الأفكار الإبداعية والابتكارية القابلة لتحويلها إلى منتجات اقتصادية؛

ت- لتدريب على تأسيس وإدارة المشاريع الريادية الصغيرة؛

ث- الإرشاد والتوجيه وتقديم الدعم الفني والمهني في التنظيم والإدارة والتسويق؛

ج- إجراء البحوث العلمية والدراسات التطبيقية وتقديم الاستشارات، وخدمات الإرشاد والتوجيه.

بالإضافة إلى اعتماد رؤية تجعل المشاريع الصغيرة الجديدة ضمن سلسلة الأنشطة لمؤسسات أعمال قائمة، سواء كانت مرتبطة بمراحل تقديم المدخلات أو بمراحل تغذية العمليات أو مراحل تصريف المنتجات وتقديم الخدمات؛

- **إمكانية الحصول على التمويل**: على الحاضنة أن تجمع كل المعلومات عن مختلف مصادر وأنواع التمويل البنكي أو المؤسسي والمنح وصناديق القروض وكبار المستثمرين وأن تكون حلقة وصل بين المؤسسات المحتضنة والممولين، لاسيما تلك المستحدثة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المبادرة، عبر بعث وتوفر آليات تمويل مرحلة بدء التشغيل للمشاريع الريادية لتمكينها من الدخول إلى مجال العمل وقدرتها على المنافسة، ويشمل ذلك دور أصحاب رأس المال الموجه للاستثمار والقروض الصغيرة وغيرها، وتشجيع أنظمة التمويل خارج نظام القروض المصرفية بهدف دعم وتطوير القدرة التمويلية وتوفير مصادر جديدة للتمويل أمام الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مثل مشروعات شركات توظيف الأموال وشركات رأس المال المخاطر وشركات التأجير ويصغ التمويل الإسلامي؛
- **التقييم والتحسين المستمر**: يتطلب نجاح الحاضنة تقييم عملياتها وأدائها باستمرار ولا يقتصر ذلك على المؤسسات المحتضنة فقط وإنما حتى المؤسسات المتخرجة، فهذه المعلومات تساهم في تخطيط وتقديم خدماتها وتسويق نفسها واجتذاب مشروعات ذات نوعية واعدة ومتوقع لها ان تحقيق معدلات نمو جيدة ويشير الباحثين في هذا الصدد إلى أهمية بعث خلية حية داخل الحاضنة تتمتع بنظام معلومات جيد ونظام للتغذية العكسية، لضمان استمرارية عمل الحاضنة تحسينه؛

ثالثا: المداخل الإستراتيجية لتحقيق استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر حاضنات الأعمال

1- دور حاضنات الأعمال في الحد من الأثر البيئي لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تكوين وطبيعة عمل حاضنات الأعمال عبر خلق البيئة الملائمة لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاسيما تلك التي تنشط في مجال الصناعات التحويلية، من الاستجابة للضوابط البيئية عبر ما إحداث التغييرات اللازمة ضمن الأساليب الإدارية، وطريقة الإنتاج، وتطوير المنتج الصديق للبيئة وذو معايير الجودة (التصنيع الأخضر) وتعزيز فرص الدخول للأسواق

الدولية، حيث أن الجمع بين قوة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل وقوة الابتكار، وعمل الحاضنات الفعالة القادرة على إدارة المعرفة وأنشطة البحث والتطوير يمثل التوجيه الأمثل لنشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نحو تحقيق التنمية المستدامة، مع وجوب تمتع حاضنة الأعمال بسمة الاستدامة وفق ما تم مناقشته كخطوة أولى لتحقيق استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [21].

2- دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال حاضنات الأعمال

تلعب حاضنات الأعمال دورا بالغ الأهمية في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال احتضان ورعاية حاملي الأفكار الإبداعية والمشروعات ذات النمو السريع، وتقديم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادين وتسهيل فترة البدء في إقامة المشروعات على أسس ومعايير متطورة، من خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات وتقديم الدعم المالي والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية وخلق صور ذهنية للنجاح وبيئة أعمال ملائمة داخل الحاضنة بالقدر الذي تؤسس فيه شبكة من الخبرة والمعرفة حول الحاضنة. وهو ما يمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مواجهة التحديات المفروضة في سياق العولمة وحركة الاستثمار التجارة الدولية، والمتعلقة أساسا بفرص الاستفادة من المكاسب المتاحة على مستوى السوق الحلية والدولية على حد السواء.

فعادة ما ترتفع نسب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المراحل المبكرة من دورة الحياة بسبب انعدام الحضانة التي تزودها ببعض مقومات الاستمرار. فمثلا يمكن من خلال حاضنات الأعمال التقنية تقديم التكنولوجيا الحديثة وأساليب وأدوات الابتكار. هذا الأخير الذي يعمل على زيادة القدرة التنافسية لهذه المؤسسات في ظل الظروف الإقليمية والدولية الجديدة والمتجددة... وبالتالي فالابتكار من الأدوات التي تساعد المؤسسة على التعامل مع المتغيرات السريعة، وتخلق لها الأسواق الجديدة، وتعمل على تكيفها مع التكنولوجيا الجديدة وتطبيقاتها من قبل حاضنات الأعمال التقنية[22]... من أهم الأساليب التي تعتمدها حاضنات الأعمال لتفعيل الابتكار كأحد العوامل الإستراتيجية ضمن سلاسل القيمة والتموقع في السوق نجد الابتكار في المنتج عبر توظيف المعارف لإطلاق منتج جديد أو تطوير منتج سابق، فالابتكار في المنتج يعتبر من وجهة النظر الإستراتيجية للمؤسسة خطة دفاعية تضمن استدامة الميزة التنافسية . وبهذا، فإن للابتكار هدف أساسي يتمثل في إعطاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مميزات وقدرات تنافسية تميزها عن الشركات الأخرى عبر صيغتين وهما طرح منتجات بنفس الجودة الموجودة في السوق لكن بسعر اقل، لأن المؤسسة تمكنت بطريقة مبتكرة من تخفيض كلفة الإنتاج ، أو (و) طرح منتجات منافسة تستجيب بطريقة أفضل لتطلعات المستهلكين، مقارنة مع
منتجات المنافسين . ويمكن بيع هذه المنتجات بسعر مماثل أو أعلى من أسعار المنافسين لأنها تتوفر على مميزات إضافية وجودة أفضل مقارنة بالمنافسين[23] . كذلك من الأساليب المتعلقة بالابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الابتكار في أساليب الإنتاج، بأوصاف جديدة وخصائص مميزة، بالإضافة إلى الأحجام المنتجة وزمن إنتاجها، مما يمكن المؤسسة من تحقيق الإستباقية في طرح منتجها، كما أن حلقة التحسين المستمر بفضل حاضنة الأعمال تمكن من تقليص زمن إطلاق

منتج جديد ودحض مخطر التقليد وأخيرا نجد الابتكار في أساليب العمل والإدارة التي تدعم بيئة العمل في المؤسسات وتحسن مؤشرات الأداء.[24]

وبالتالي فإن الابتكار يعزز فرص نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عبر إطلاق منتجات ذات جودة عالية بأساليب وطرائق إنتاجية متطورة، ومستحدثة ومبتكرة، وبكفاءات ومهارات عالية.. وهو ما يمكن من تحقيق الميزة التنافسية للمقاولة الصغيرة والمتوسطة.

3- **تدريب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، لبعث الثقة بين المستثمر وصاحب المشروع، خاصة في المراحل الأولى التي تعاني فيها فكرة المشروع من مواجهة بيئة عدم التأكد للتنفيذ والتطبيق على أرض الواقع؛ حيث تعمل حاضنات الأعمال على تزويد المشروعات المحتضنة بمجال واسع من الخدمات العامة والمهارات الإدارية والتسويقية والاستشارات اللازمة، فضلا عن تقديم الخدمات والمصادر التمويلية المنسجمة مع احتياجات المشروع[25]، تبعا لما تم الإشارة إليه سابقا؛ وتشير دراسة الدكتور عبد العزيز الحرقان مدير مشروع تنفيذ حاضنة تقنية المعلومات والاتصالات تحت عنوان حاضنة التقنية ومنظومة الإبداع إلى أن : نسبة نجاح المؤسسات الصغيرة التي تبدأ ضمن حاضنة الأعمال تصل إلى 87 % بينما نسبة النجاح خارج الحاضنات هي 35 % على مستوى المملكة العربية السعودية .

4- **دراسة البدائل التمويلية**، وإمكانية استحداث صيغ للتمويل في إطار برامج شراكة مع الدولة على المستوى المحلي، أو على المستوى الدولي؛ وذلك في سياق اعتبار إنشاء حاضنات الأعمال احد المحاور الهامة ضمن السياسة العامة الدولة.

وبصورة خاصة تعتبر حاضنات الأعمال احد الحلول الإستراتيجية لمرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لأنها توفر بيئة ريادية تضمن فعالية الإبداع والابتكار، حيث أن الدراسات التي استهدفت الاقتصاد الجزائري في إطار تحليل العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعاملي الابتكار والإبداع بينت أن[26] :

- ضعف وهشاشة العلاقة بين المؤسسات الجامعية و البحثية و قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكل عدم الابتكار فهي تعرف جمودا في مجال الإبداع والابتكار، البحث والتطوير، إضافة إلى عدم قدرة مراكز البحث على القيام بنقل فعال وملموس لنتائج أبحاثها وهو ما يبين بان حضانات الأعمال تمثل حلقة الوصل في هذا المقام؛
- عدم وعي مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية الإبداع كعامل أساسي لدعم تنافسيتها وتحسينها وهذا راجع لنقص الاهتمام بالتقرب من الجامعات ومراكز البحث؛ وعادة ما يفسر غياب الابتداع و الابتكار عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى طبيعة نشاط هذه المؤسسات الذي تغيب عنه فلسفة ثنائية الاستثمار (العائد / المخاطرة) وطبيعة الملكة التي عادة ما تكون عائلية ؛
- النشاطات المتعلقة بالبحث والتطوير عادة ما تكون مكبوحة بسبب قلة الإجراءات الدافعة، هذا إلى جانب قلة التمويل اللازم لذلك، بالإضافة إلى الصعوبات المرتبطة بتسويق النتائج؛ وغياب دعم مؤسسات الدولة ذات العلاقة وضعف مساهمة القطاع الخاص.

خاتمة

من خلال هذه الدراسة يتضح جليا أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء على مستوى الدول المتقدمة أو الدول النامية، بل إن هذا القطاع يتربع على أهمية خاصة على مستوى الاقتصاديات الريعية ومن بينها الجزائر، التي عمدت إلى بعث إستراتيجية لتنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات، لاسيما بعد الأزمة النفطية الأخيرة، وعلى الرغم من هذه الأهمية التي يتربع عليها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذا القطاع يواجه جملة من المشاكل، والتحديات التي تعمقت في عصر العولمة واشتداد المنافسة الدولية وسيطرة الشركات الكبرى على حركة الأموال والموارد والتجارة وخارطة الاستثمار في العالم، فضلا عن التحديات المطروحة في إطار اقتران القانون التجاري الدولي، والسياسات المصممة في ظله واقترانها بالاتفاقيات البيئية ضمن سياق الانتقال العالمي نحو نموذج التنمية المستدامة .

وباعتبار حاضنات الأعمال حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات والآليات المساندة والاستشارة التي توفرها ولمرحلة محددة من الزمن كمؤسسة قائمة لها خبرتها وعلاقاتها للمبادرين الذين يرغبون البدء في إقامة مؤسسة صغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق، ومرافقة هذه المؤسسات لتعزيز فرص البقاء، ودعم قدراتها التنافسية، فقد مثلت الحل ألابتكاري الذي لجأت إليه الدول المتقدمة والنامية .

بيد أن المعضلة التي تواجه تفعيل حاضنات الأعمال لأداء دورها الاستراتيجي في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر خلق البيئية التمكينية، والمناخ الملائم الذي يربط بين مختلف الأطراف كالصناعة والجامعات وهيئات البحث والتطوير التكنولوجي لتنشيط عنصري الإبداع والابتكار باعتبارهما العاملين الأساسيين في خلق القيمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هي مجموع المعوقات وأسباب الفشل التي تقف حاضنات الأعمال على حد المواجهة معها في ظل غياب الإطار المؤسسي والتشريعي الداعم لميكانيكية عملها، وكذا تراجع ثقافة المقولاتية وعزوف رأس المال الخاص... على مستوى الدول النامية وعلى رأسها الجزائر، مما يستدعي البحث في استدامة حاضنات الأعمال و فق ما تم معالجته في هذه الدراسة كشرط ضروري لاستدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة المستحدثة.

الهوامش

* المقاولاتية :هي مجموعة النشاطات من يتم خلالها إنشاء مؤسسة ذات طابع تنظيمي من خلال استغلال الفرص المتاحة من طرف فرد يتمتع بخصائص معينة من أجل تجسيد فكرة مبدعة ، وقد عمدت الدراسة إلى اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأنموذج عنها.

* لم يتم ربط الفرضية بمكان الدراسة المعتمد وذلك بسبب عدم توفر المعلومات اللازمة للمعالجة.

** متاحة للاطلاع ضمن الموقع: http://www.mdpi.com/journal/sustainability

[1] – جواد نبيل، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان2007، ص ص24-25.

[2] – روابح عبد الباقي، **تشجيع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة الاتحاد الأوروبي**، الملتقى الدولي الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة البليدة 12-13ماي2010 ص30-31.

[3] – وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجزائر، ديسمبر 2001 ، . ص– ص: 8-9.

[4]– القانون رقم 17–02 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جريدة عدد 02 بتاريخ 2017/01/11.

[5]– سروار هوبوم، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: تجربة اليونيدو**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، ص: 24.

[6]– ايثار عبد الهادي الفيحان، سعدون محسن سلمان، **دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة المنظمات**، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 30، 2012، ص : 83.

[7] **-Les incubateurs d'entreprises innovantes liés à la recherche publique,** ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche direction générale pour la recherche et l'innovation, France, sur site : www.enseignementsup-recherche.gouv.fr.

[8] -Thobekani Lose, Robertson K. Tengeh , **The Sustainability and Challenges of Business Incubators in the Western Cape Province, South Africa, journal sustainability**, 22 October 2015 , P – P : 1-3.

[9]– محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003، ص 189.

[10]– عتياني رنا، أحمد ديب، **حاضنات الأعمال كآلية لدعم مؤسسات الأعمال الصغيرة في عصر العولمة**، مجلة روسيكادا، العدد 2 ،جامعة سكيكدة الجزائر ديسمبر 2004 ، ص 54 .

[11]– غياط شريف، بوقموم محمد، **حاضنات الأعمال ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:حالة الجزائر** ، أبحاث اقتصادية وإدارية جامعة محمد خيضر، بسكرة _الجزائر، جوان 2010، ص58.

[12] - J. Dubihlela, **Small Business Incubation and the Entrepreneurial Business Environment in South Africa: A Theoretical Perspective**, Mediterranean Journal of Social Sciences, MCSER Publishing, Rome-Italy, Vol 5 No 23 November 2014,P: 264.

[13] -Thobekani Lose, Robertson K. Tengeh, Op-Cit , P : 3

[14]– عاطف الشبراوي إبراهيم، **حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية و تجارب دولية**، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، 2005. متاح على الموقع : http://www.isesco.org .

[15]– فوزي عبد الرزاق، **إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل: رؤية مستقبلية ، حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري**، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال: نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط، الرياض – المملكة العربية السعودية، سبتمبر 2014، ص : 207.

[16] -Thobekani Lose, Robertson K. Tengeh, Op-Cit , P : 5

[17] -Report from King Abdl ulaziz City for Science and Technology, **Why Business Incubation Programs Succeed or Fail**, BADIR Program for Technology Incubators, Saudi Arabia, 2013, P: 05.

[18]– فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص– ص : 208 - 209.

[19]– برنامج التنمية الخماسي، 2010 – 2014. http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

[*] عدم تمكن الباحثين من تقييم مدى مساهمة حاضنات الأعمال في مرافقة ودعم مشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسبب غياب قاعدة معلومات في هذا الشأن.

[20]– مصطفي محمود أبو بكر، **منظومة ريادة الأعمال والبيئة المحفزة لها** ، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال: نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط، الرياض – المملكة العربية السعودية، سبتمبر 2014، ص – ص: 66 - 68.

-David A. Lewis et al, **Incubating Success: Incubation Practices That Lead to Successful New Ventures**, University of Michigan, 2011, P:07.

[21] - H. Kohl, R. Orth, M. Galeitzke, **Sustainability incubators: A coordinated collaborative approach towards sustainable manufacturing amongst small and medium-sized enterprises**, Global Conference on Sustainable Manufacturing, Berlin – Germany, 23rd – 25th September 2013.

[22]– محمد إبراهيم عبيدات، **تطوير المنتجات الجديدة** ،الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر، عمان – الأردن،2006،ص: 18 .

[23]– نفس المرجع، ص: 26.

[24]– سونيا محمد البكري،**ادارة الانتاج والعمليات**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية – مصر،2001، ص: 313 (بتصرف الباحثين) .

[25] - Look at : **Strategy for Promoting Business Incubation Centers in Napalm** , Economic Policy Network, policy paper 21, 2006.

[26] - Ministère de la PME et de l'artisanat, **Politiques d'appui a l'innovation dans la PME** , Algérie, février 2007, http://www.umc.edu.dz/VersionFrancais/Documents/visioConference/PolitiquesAppui.pdf (بتصرف الباحثين)